ويجب غسل طين المطر من الثوب اذا جف الطين من الطرق
كما قيل به في ثوب صاحب السلسل ذا بوي بخلاف ما الرش
ومستنقع الطرقات فالمعفو عنه مطلقا قال ت بن عبد السلام
انظر اذا جف الطين وارتفع المطر هل يغسل ما اصاب الثوب من
لان غسله حينئذ مرة واحدة لاستثنائه فيه ام لا لان المطر معفو
انتهى بتصرف بسيط وعبارة في المذهب في حكم المطر
في الثوب للصيق ونحوه وليس كثوب ذي السلس تعد برده لان
البول استند فلت لعله لم يقف على قول ابن العطار انما يعفى
عن ما المطر في الطرق ثلاثة ايام من نزوله او براه خلاف
ظاهر المذهب انتهى وقوله نزوله اي من انتهى نزوله فاذا
نزل ثلاثة ايام مثلا فالثلاثة التي تحكم عنس للمعفو بعد انتهاء
الثلاثة الاول كذا يظهر فتحصل مما تقدم ان ما المطر انما يبقى
عنه ثلاثة ايام بعد انتهاء نزوله واما ما الرش ونحوه فيبقى
عنه دائما كثوب صاحب السلس بعد برده لكن قد يبحث في
تعليله البول كذلك بانه لا معفي له بعد البرء وانظر ربما
المتر فانها حسنة فصل من ذكر فرائض الوضوء
وسننه وفضائله وترك ستروطه وقد قدمتها اول الكتاب
ومكروهاته وتناقي ونفريعه وعرفه للموثق على الرسالة نقوله
اعضاء مخصوصة بالماء المستطاب والحسن ويرفع عنها حكم الحدث
به العبادة الممنوعة وعرفه ع بقوله طهارة مائية متعلق بالاعضاء
مخصوصة على وجه مخصوص بنية قال وقولي بنية عار فرض
الذكر ح قولي على وجه مخصوص ذكر المعد الوضوء ح ان
حكم الحدث لا تنشر اكثرها في ان مراتبها المطلق وقد حصل
الغنية التوقف الوضوء عليه حيث كان الحدث عنها الوضوء
الاكتفاء عنه لانه لا يتبدب تقديمه عليه كما سيأتي وقدم

فرائضه

وايجابه النية لانها سابقة على الفعل يسير على احد قولين
او مصاحبة له لا متاخرة عن فرض ثم ذكر بعد الاربعة المجمع
عليها الواردة في القرآن على نحو ترتيبه وعدد بها المختصر
اتباعا واخر عنها الثلاثة التي وقع اختلا والمجتهد من فيها
واخر عن الثلاثة النية لطول الاعلام عليها وقدمها المصنف لما مر
فقال فرائض الوضوء بسبعة الاولى النية وهي لغة مطلق
القصد وشرعا القصد بالقلب الى الشيء المعين فينوي بقلبه
وهو بيان لمحل النية لاحتراز عن نيته بغير قلب لعدم وجوده
ذلك عن غسل وجهه اي انغسل وجهه اولا والا فقد اول
واجب قاله الشارح وكذا عند اول منمول ولو سنة اذا كانت
مضطجعة الى ابتداء الفرض فرض الوضوء اراد بالفرض هنا ما توقف
صحة العبادة عليه فيشمل الوضوء قبل دخول الوقت فلا يقال
كيف ينوي حينئذ الفرض مع انه ليس بواجب عليه ويشمل المع
الوضوء للنافلة ووضوء الصبي فقوله الشارح اي امتثالا لامر الله
يادا ما طلب منه اعليه او المعنى طلب منه ولو عند دخول الوقت
فيشمل الوضوء للنافلة لان الشرع طلب منه ان لا تشغلها ولو
كانت ندبا الا بالوضوء ويشمل الصبي ايضا بنا على ان الطلب
له كما هو احد وجهين في قوله وامر صبي بها لسبع ولم يرد
ويعاقب على تركه اي اذا اراد ان يتلبس بالعبادة تاركا له ليعمل
كلامه الصبي تامل وانظر لو نوى الفرض ولم يستحضر واحدا
من المنويين المذكورين له هنا والظاهر صحة وضوءه هنا والقبل
الوقت لان كل متوضئ يعلم عالبا ان صحة الصلاة تتوقف على الوضوء
او رفع الحدث اي المنع المترتب على اعضاء المكلف قاله الشارح
واعضاء غير المكلف مثله واستباحة مما كان الحدث بالمعنى
المتقدم ويصح ان يرد به هنا الصفة المقدر قيامها بالاعضاء

Copyright © King Saud University